الاضطرابات في العالم العربي - أربعة أسئلة

ديتريش يونغ*

ملخص

يتناول المقال أربعة أسئلة أثارها «الربيع العربي» فيما يتعلق بالتحليلات العلمية وسياسة تقديم النصائح والمشورة. لماذا اخفق العلماء والمحللون في التنبؤ بالتطورات التي وقعت مؤخرا؟ وهل يجب علينا إلقاء الأعمال والدراسات التي تشتمل على تفسيرات أكاديمية خاطئة حول السلطوية في منطقة الشرق الأوسط في صندوق المهملات؟ وباي طريقة يمكننا دعم التحرك نحو الديمقراطية في المنطقة؟ هل هناك «شرق أوسط جديد» في طور النمو؟ في دراسة نقدية للمناقشات التي دارت حول قدرة الاستبداد العربي على التحول، نجد أنه لا يمكن قبول التحليلات الأكاديمية وتطبيقها بصورة مباشرة في صياغة السياسة الخارجية. كذلك، لدى وضع الأحداث الأخيرة في سياقها الدولي والإقليمي، نجد أن المقال يحاول الإجابة بشكل مؤقت على ما إذا كنا سنشهد شرقا أوسطا جديدا في طور التكوين.

يبدو أن الربيع العربي يتحدى عددا من البديهيات العلمية السائدة في دوائر الدراسات شرق الأوسطية. لقد أذهل السقوط السريع للرئيس التونسي زين العابدين بن علي واستقالة الرئيس المصري محمد حسني مبارك من منصبه في مصر وإلقاء القبض عليه بشكل فاجأ العديد من الناس. فقد سألني مثلا بعض طلابي، وتعلو وجوههم ابتسامة، حول إن كان لا يزال منطقيا دراسة المناهج المقررة، كإشارة إلى التركيز القوي على التسلط بمنطقة الشرق الأوسط لدى مناقشة السياسة الداخلية بالمنطقة. فقد أثارت التعليقات الناقدة في وسائل الإعلام الشكوك حول صحة التحليلات والخبرات العلمية، لا سيما عندما أخفقت تلك التحليلات في التنبؤ بمسار الأحداث الأخيرة بالمنطقة العربية. لقد سيطرت رياح التغيير في جميع أنحاء الشرق الأوسط على المناقشات العامة وقاعات المحاضرات بالجامعات، مما يثير تساؤلات

* أستاذ بجامعة جنوب الدنمارك، مركز دراسات الشرق الأوسط المعاصر.

jung@hist.sdu.dk

حول إنشاء أكاديمية متخصصة. شخصيا، وُجهت إلي مرارا وتكرارا أربعة أسئلة، أود الإجابة عنها في هذا المقال، لكن بعيدا عن الأجوبة الشاملة. هذه الأجوبة تلقائية، وتجيب عن الأسئلة التي لا تزال تشغلنا وستشغلنا بالمستقبل القريب. سأبدأ بـ«إخفاق» دراسات الشرق الأوسط في التنبؤ بالأحداث الأخيرة. ثم سأتناول صحة الأبحاث التي ركزت بشدة على مرونة السلطوية في المنطقة. السؤال الثالث يتحول إلى طرق دعم عمليات التحول الديمقراطي هناك. وأختتم بإجابة مؤقتة عن السؤال عما إذا كنا سنشهد «شرقا أوسطا جديدا» في طور التكوين.

1. لماذا لم يتنبأ العلماء بالتطورات الأخيرة؟

يتناول السؤال الهدف الأساس من العمل الأكاديمي بافتراض أن التحليل العلمي من شأنه أن يؤدي إلى التنبؤ. في الواقع، عند تطبيق وجهة نظر أي عالم بدراسات الشرق الأوسط، يبدو هذا السؤال وكأن لديه ما يبرره. ومع ذلك، فإن الربيع العربي ليس أول حدث تاريخي يفاجئ المؤرخين وعلماء الاجتماع، وغيرهم من علماء الإنسانيات. ففي عام 1989، كنت أعد رسالتي لنيل الماجستير في العلوم السياسية بجامعة هامبورغ في ألمانيا. ولم يتوقع أحد من أساتذتي سقوط جدار برلين

أثارت التعليقات الناقدة في وسائل الإعلام الشكوك حول صحة التحليلات والخبرات العلمية، لا سيما عندما أخفقت تلك التحليلات في التنبؤ بمسار الأحداث الأخيرة بالمنطقة العربية.

وانهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي فيما بعد. بل كانت الأغلبية الساحقة من العلماء والطلاب الألمان – ينظرون إلى تبعات الحرب الباردة باعتبارها أمرا مسلما به. كما أن معظمنا لم يكن يتوقع أن يعيش في ظل ألمانيا موحدة، حتى التوقعات بشأن السرعة التي تآكل بها «الستار الحديدي» لم تكن موجودة. بطبيعة الحال، إن الصعوبات الاقتصادية في «العالم الثاني»، وسلسلة التطورات التي شهدتها أوروبا، فضلا عن إشكالية من سيتولى الحكم بعد وفاة الأمين العام للحزب الشيوعي ليونيد برجينيف بالاتحاد السوفياتي، حيث نظر البعض لهذه الأحداث كمؤشرات تغيير. مع ذلك، لم يكن هناك شيء ملموس تجاه هذا التغيير الذي لم يتنبأ به أحد.

عموما، هذه هي طبيعة التاريخ–على الأقل– في طريقة فهمنا المعاصرة. إن «تفسير» العلماء والمحللين لأحداث التاريخ، ممكن فقط باثر رجعي. مع ذلك، فمسار التاريخ مفتوح تماما أمام المستقبل، ويصعب التنبؤ به. بالتالي، فمهمة الباحث الرئيسة هي ملاحظة ورصد «العالم الحقيقي»، وتحليل ما يحدث فيه. لقد انشغل العديد من العلماء والباحثين في التركيز على المرونة الملحوظة للحكم الاستبدادي في

الشرق الأوسط. لكن ما لا شك فيه، أن هذا لا يستثني أو يستبعد التأملات أو الاستقراء المبني على التحليل التاريخي الذي يقوم به العلماء. وفقا لذلك، فسر الكثير من العلماء محاولة تحويل وتغيير مسار مصر إلى نظام التوريث على أنه علامة على الانقسامات الداخلية في النظام المصري. وعلينا أن نتذكر أيضا أن أكاديميين حذروا صانعي السياسات في الولايات المتحدة من التفكيك الكامل لهياكل الدولة العراقية لأنه سيؤدي لفراغ أمني داخلي، ومن شأن هذا أن يستغرق سنوات طويلة لحله. بالمثل، اقترحت بعض الدراسات الأكاديمية والبحثية سياسة تفتيت المنظمات والحركات الإسلامية خلال مراحل التحول في السلطة السياسية.

بالنظر عن قرب إلى التحليلات الاكاديمية حول منطقة الشرق الاوسط، سنجد أنها لا تبدو ضعيفة بقدر افتقادها القدرة على التنبؤ.

وقد برهن سلوك الإخوان المسلمين والمنظمات الإسلامية الأخرى في التحول السياسي في مصر حاليا على صحة هذه الافتراضات. وكذلك فان الكثير من العلماء يتوقعون أنه من غير المرجح ان يحدث انتقال سلس نسبيا للسلطة في دول مثل سوريا وليبيا، على غرار ما حدث في تونس ومصر. وبالنظر عن قرب إلى التحليلات الاكاديمية حول منطقة الشرق الاوسط، سنجد أنها لا تبدو ضعيفة بقدر افتقادها القدرة على التنبؤ. بالتأكيد، لم يستطع أحد ان يتوقع حدوث الربيع العربي في 2011 بشكل دقيق. لقد كشفت دراسات وجهود العلماء والمحللين عن بعض سمات يمكن ملاحظتها في الربيع العربي اليوم بمنطقة الشرق الأوسط. وهو ما سوف يساعدنا بلا شك على فهم الاضطرابات الحالية في المنطقة بشكل أفضل.

2. هل نلقي الدراسات ذات التفسيرات الأكاديمية الخاطئة حول سلطوية الشرق الأوسط بسلة المهملات؟

يتعلق السؤال بقيمة عمل العلماء عبر الزمن. في الواقع، ربما يكون الربيع العربي قد أثبت خطأ بعض الاستنتاجات حول طبيعة ومستقبل الأنظمة العربية. لكن حتى الآن، أتوقع شخصيا أن معظم الدراسات حول الاستبداد في الشرق الأوسط لا تزال صائبة لبعض الوقت في المستقبل. أولا، دعونا نذكر الغرض الحقيقي من هذا المشروع العلمي: ماذا حاول هذا المجال من البحث العلمي شرحه؟ برغم أن سقوط بن علي وحسني مبارك كان باعثا على الدهشة والذهول، لا ينبغي لنا النظر للاستقرار النسبي خلال فترة حكمهم الاستبدادي في ضوء «موجات الديمقراطية» العديدة باعتباره شيئا أكثر إثارة للحيرة؟ في تونس، تولى بن علي السلطة في 1987 بعد إطاحته بسلفه الحبيب بورقيبة، الذي حكم البلاد لأكثر من ثلاثين عاما. في

مصر، ورث حسني مبارك هياكل النظام الذي تم إنشاؤه في أعقاب ثورة «الضباط الأحرار» في 1952. هذان البلدان برؤسائهم الخمسة، لم يطرأ عليهما أي تغيير على مستوى الحكم لاكثر من خمسين عاما. وهذه سمة سائدة بجميع أنحاء المنطقة، لذلك هناك حاجة ماسة لتفسيرها. وبخلاف «موجات التحول الديمقراطي»، التي وقعت في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية وآسيا، فقد ظلت منطقة الشرق الأوسط، إلى حد كبير، خاضعة للأنظمة الاستبدادية بشكل تام. في السياق العالمي للتغيير السياسي، بدت المنطقة كأنها استثناء، وظل الركود السياسي سمتها الرئيسة.

بالتالي، فالنقاش الأكاديمي يهدف لتحديد العوامل ذات الأثر في تحقيق استقرار الطبيعة السلطوية والاستبدادية للسياسة بالشرق الأوسط، في أحيان كثيرة. من حيث المبدأ، هناك نموذجان رئيسان لفهم نقاش الحكم الاستبدادي. من جهة، اتهمت التفسيرات والتحليلات الثقافة العربية والإسلامية بأنها من العقبات الأساسية في عملية التحول الديمقراطي والإصلاح الاجتماعي بالمنطقة. وحاول عدد من العلماء والمفكرين في مختلف وسائل الإعلام شرح علاقة الركود الملحوظ للسياسية بالإسلام. وتساءلوا عن مدى التوافق بين الإسلام والديمقراطية، بافتراض أن دين الإسلام والسياسة لا ينفصلان.

برغم أن سقوط بن علي وحسني مبارك كان باعثا على الدهشة والذهول، لا ينبغي لنا النظر للاستقرار النسبي خلال فترة حكمهم الاستبدادي في ضوء «موجات الديمقراطية» العديدة باعتباره شيئا أكثر إثارة للحيرة.

وبعد الاعتراف بوجود اختلافات واضحة في الإسلام، ذهب فريق آخر إلى أن الثقافة العربية تمثل عقبة رئيسة في طريق الحكم الديمقراطي. وأكدت هذه المجموعة على الطابع الأبوي للثقافة السياسية العربية، والأدوار التي تلعبها التشكيلات القبلية، والعلاقات الأسرية وعلاقات النسب والمصاهرة في السياسة العربية. من ناحية أخرى، حدد النهج البنيوي دمج المنطقة تاريخيا في النظام السياسي الدولي والاقتصاد العالمي باعتباره يؤدي إلى الحكم الاستبدادي. واعترف محللون بهذه المشروطية الدولية في سياسة الشرق الأوسط وفقا لمفهوم الدولة الريعية. والحجة الرئيسة هنا: أنه من خلال تحقيق عائدات اقتصادية ضخمة على المستوى الدولي، فإن حكام الدول الغنية بالنفط أو الأنظمة التي لا غنى عنها لتحقيق الأمن الدولي، لم تكن بحاجة إلى إنشاء آلية فعالة لمؤسسات سياسية تمثيلية. وباعتماد هذه الأنظمة، بالمقام الأول، على النظام الدولي للحصول على الشرعية السياسية، كانت الدول العربية قادرة على الفصل الواضح بين الحكام والمحكومين، بين الدولة والمجتمع، وقادرة على إعاقة المطالب الاجتماعية بتمثيل شعبي.

الاضطرابات الشعبية المستمرة في المنطقة أيدت، بشكل قوي، صحة الحجج القائمة على هياكل الاقتصاد السياسي الدولي في المنطقة بطريقتين: أولا، ليس هناك على ما يبدو شيء يمنع المسلمين والعرب من الانخراط في الحركات الثورية والمطالبة بإصلاحات اجتماعية بطريقة ديمقراطية. لم يمنع الاسلام المتظاهرين من التجمع في ميدان التحرير في القاهرة، ولم تمنعهم ثقافتهم العربية، من الانضمام والتظاهر بشكل تعددي والمطالبة بتحقيق سبل العدالة والمساواة. ثانيا، العوائق المؤسسية في طريق التمثيل الديمقراطي، وتحالفات القوى الممثلة لمختلف النظم، لم تختف تماما مع القيادات السلطوية. على الأقل في تونس ومصر، تم إسقاط وخلع الحكام المستبدين بشكل سهل، لكن التخلص من الهياكل الراسخة في القاعدة لهذه الأنظمة الاستبدادية ما زال يحتاج إلى طريق طويل وشاق، ليتحقق هذا الهدف. ولكي نفهم الصراعات الجارية، ربما نحتاج إلى الرجوع إلى العديد من الدراسات السابقة حول الأنظمة العربية، حيث أنها مصادر قيمة، تشير إلى ضرورة وجود إصلاح أساسي للاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط.

ليس هناك على ما يبدو شيء يمنع المسلمين والعرب من الانخراط في الحركات الثورية والمطالبة بإصلاحات اجتماعية بطريقة ديمقراطية. التخلص من الهياكل الراسخة في القاعدة لهذه الأنظمة الاستبدادية ما زال يحتاج إلى طريق طويل وشاق، ليتحقق هذا الهدف.

3. كيف يمكن دعم التحرك نحو الديمقراطية بالمنطقة؟

في ضوء المقاومة المستمرة ضد التغيير الديمقراطي من قبل الأنظمة القائمة والبنى المجتمعية الأكثر شمولية التي تقوم عليها السلطوية في الشرق الأوسط، يعطي السؤال المذكور أعلاه قيمة للمعرفة العلمية التي تقدم النصيحة والمشورة للساسة. في رأيي، ليست مهمة العلماء أن يخبروا الساسة بما يجب عليهم القيام به. ومع ذلك، من الممكن اتخاذ قرارات مستنيرة في الحالات المعقدة، بالاستفادة من وجهات نظر العلماء والمتخصصين. فمما لا شك فيه أن الخبراء في كل مجال قادرون على إحاطة الساسة بالعواقب والآثار المحتملة لأفعالهم. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، يواجه صناع السياسة الغربية غالبا معضلة حقيقية، حيث عليهم الاختيار بين بديلين كلاهما أسوأ من الآخر. لذلك، يبدو اتباع سياسة واقعية تجاه المنطقة دون التعرض للاتهامات المتعلقة باتباع معايير مزدوجة أمرا شبه مستحيل.

بالنظر لهذه الاتهامات من وجهة تحليلية بحتة، نجد أن ازدواجية المعايير في السياسة الغربية ترتبط في أحيان كثير بحقيقة أن

الحكومات الغربية تعمل من خلال أطر معيارية متضاربة. فمن ناحية، لا تزال السياسة الدولية تعمل وفقا للقواعد التي أرستها منظومة «سلام وستفاليا»، فتحمي حقوق دول على حساب أخرى. وبرغم أن «مجتمع الدول» يعرف ما هي قواعد السلوك التي تنظم مبدئيا، نظام الدولة الفوضوية، إلا أن النقطة المرجعية الأسمى في السياسة الدولية لا تزال مؤسسة السيادة. من ناحية أخرى، المعايير الإنسانية التي تهيمن على الحكم والخطاب السياسي بالمجتمعات الديمقراطية تتسلل بشكل متزايد إلى عالم السياسة الدولية الاستطرادي. مع ذلك تهدف هذه المعايير إلى حماية حقوق الأفراد، وغالبا ما تصطدم بقواعد الدولة المقررة تاريخيا. لقد عمل حكام مستبدون مثل حسني مبارك وفقا لقواعد السياسة الدولية تماما، على حساب المعايير الإنسانية. فالسياسي المعقول— إلى حد ما—على المستوى الدولي، كان ديكتاتورا داخل وطنه. في ليبيا، حاول قرار الأمم المتحدة التوصل إلى حل وسط بين اثنين من هذه الأطر المعيارية. فقاعدة عدم التدخل فيما يتعلق بالنظام القائم تتناقض مع الهدف الإنساني للتدخل: فحماية المدنيين كان من الممكن تحقيقها بشكل أفضل عن طريق تغيير فوري لنظام القذافي. بالتالي، ينبغي للساسة أن يقرروا وفقا للقواعد الخاصة بهم ووفقا لمصالحهم. ويستطيع خبراء عالم السياسة إبلاغهم بما ينبغي لهم القيام به، لكنهم لا يستطيعون تقديم الحكم السياسي المناسب في هذه اللحظة.

من الواضح أن الانتفاضات الأخيرة موجهة ضد الأنظمة القائمة، لكنها في الوقت نفسه، تعكس ضيقا من الاقتصاد السياسي الخانق في المنطقة. لم يعد الفساد مجرد وسيلة لإثراء الأنظمة الاستبدادية وأتباعها، بل أصبح آلية عامة تسيطر على توزيع الموارد في المجتمع ككل. فالعلاقات الشخصية تهيمن على نجاح الفرد الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى تفضيل العلاقات الشخصية على حساب المنافسة الإنتاجية والإبداع.

عودة أخرى إلى وجهات نظر الاقتصاد السياسي، يجب التنويه بأن الديموقراطيات لا توجد على شكل مجموعة قواعد ومؤسسات سياسية وحدها. كما ان مبدأ «رجل واحد يمثل صوت واحد» يعد المثل الأعلى لصنع قرار مستقل للمواطن بشأن من يستحق أن يحكم، وله أيضا أسس اقتصادية. وأؤكد أن غياب هذه الأسس يمثل عاملا أساسيا في تعزيز الاستبداد. من الواضح أن الانتفاضات الأخيرة موجهة ضد الأنظمة القائمة، لكنها في الوقت نفسه، تعكس ضيقا من الاقتصاد السياسي الخانق في المنطقة. لقد تم استخدام الموارد الاقتصادية في الشرق الأوسط، بدون جدوى، وتخصيصها بطرق غير منتجة. ولم يعد الفساد مجرد وسيلة لإثراء الأنظمة الاستبدادية وأتباعها، بل أصبح آلية عامة تسيطر على توزيع الموارد في المجتمع ككل. فالعلاقات

الشخصية تهيمن على نجاح الفرد الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى تفضيل العلاقات الشخصية على حساب المنافسة الإنتاجية والإبداع. ومن منظور الاقتصاد السياسي، فان مصر ليس لديها مبارك واحد، لكن لديها أعداد لا تحصى من مبارك.

استنزفت آلية الفساد من التبادل الاقتصادي موارد مجتمعات الشرق الأوسط لعقود من الزمان. كما استبعدت من الحياة الاقتصادية، غالبية السكان الشباب والمتعلمين بشكل متزايد. فأكثر من 60 بالمائة من سكان المنطقة هم دون سن الثلاثين. بينما يتجاوز متوسط أعمار غالبية سكان الاتحاد الأوروبي—كألمانيا أو الدنمرك— الأربعين عاما، لكنه في مصر 24 عاما، وفي اليمن 18 عاما فقط. لذلك،

اضطرابات العالم العربي الراهنة ناجمة عن الاقصاء الاقتصادي والسياسي، كما هو الحال بشأن التحركات الناجحة نحو الديمقراطية.

فاضطرابات العالم العربي الراهنة ناجمة عن الاقصاء الاقتصادي والسياسي، كما هو الحال بشأن التحركات الناجحة نحو الديمقراطية. هذا المزيج من الإقصاء الاقتصادي والسياسي، يؤدي بدوره لظهور مطالب بالتغيير في هيكلية الاقتصاد السياسي للمنطقة. بالتالي، هناك نصيحة جيدة لتجنب تحويل التغيير الديمقراطي لمجرد وسيلة لحماية نظام تخصيص الموارد. هذا يتطلب مزيد من التبادل الحر للأشخاص والبضائع مع النظام العالمي، بدلا من المنح الدولية والمساعدات المالية. في المقابل، يجب علينا تقييم السياسات الغربية الخاصة بالترويج للديمقراطية في السنوات المقبلة.

4. هل هناك «شرق أوسط جديد» في طور التكوين؟

تميل تعليقات وسائل الاعلام لتصوير «الربيع العربي» و«الشرق الأوسط الجديد» وكأنهما في طور التكوين. لكن ما الذي يحدد الجغرافيا السياسية للمنطقة؟ ما الوسائل التي يمكن من خلالها أن نفرق بين الشرق الأوسط القديم والشرق الوسط الجديد؟ يمكن على المستوى الهيكلي رصد تغيرات جيوسياسية أساسية. لكن هناك لاعبون جدد يشيرون لظهور شرق أوسط جديد. في الجزء الأخير من المقالة سيتم فحص التحولات والتغيرات الجيوسياسية.

جيوسياسيا، نجد مسمى منطقة الشرق الأوسط هو أولا وقبل كل شيء اختراع استعماري. اسم المنطقة يشير إلى الأراضي الواقعة تحت السيطرة العثمانية والبريطانية على «الطريق» من لندن إلى الهند. استخدمت السياسة الاستعمارية البريطانية هذا الاسم في مطلع القرن العشرين للإشارة إلى المنطقة الواقعة في تقاطع الخطوط الهامة لاتصالات الامبراطورية البريطانية. بعد نهاية الاستعمار،

ظل اسم المنطقة كما هو، لكن مع تغيير بعض الدلالات السياسية. في إطار الحرب الباردة، توغلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المنطقة. وكجزء لا يتجزأ من سياسات الاحتواء للولايات المتحدة، أصبحت منطقة الشرق الأوسط مرتبطة—بشكل متزايد— بالسياسة الدولية للطاقة وأمن دولة إسرائيل. وأكدت نهاية الحرب الباردة كذلك على علاقة السياسة الدولية بالإقليمية. كما أدى استقلال دول آسيا الوسطى والقوقاز إلى توسيع المنطقة لتصبح «الشرق الأوسط الكبير»، وحاولت البراغماتية الإقليمية إدماج سياسات الطاقة من منطقة بحر قزوين مع منطقة الخليج. ثانيا، يشير مصطلح «الشرق الأوسط الكبير» إلى السياسة الدولية والعابرة للحدود الوطنية للإسلام. باختصار، ودون أن تفقد جوهرها الإقليمي، تغيرت الفكرة الجيوسياسية للشرق الأوسط وفقا للتطورات التي طرأت على السياسة الدولية. وبالنظر إليها من هذه الزاوية، قد تدفع التطورات المستقبلية بالشرق الأوسط المنطقة برمتها باتجاه الشرق بشكل أعمق. والآن نلاحظ أن القوى الصاعدة في آسيا، مثل الصين والهند، تعتمد في تشغيل آلاتها الصناعية بشكل كبير على إمدادات الطاقة من المنطقة. ففي السودان، استغلت الصين والهند الفرصة، واستولت على إنتاج النفط من الشركات الغربية، التي كانت تشعر بالخطر بسبب الحرب الأهلية في السودان وحملات حقوق الإنسان ضدهم في ظل التواطؤ الاقتصادي لنظام البشير. كذلك، الجزء الأكبر من القوة العاملة بدول الخليج العربي هم من أصول هندية، وبناء عليه فوجود علاقة بشرية بمثل هذا النطاق، من شأنها أن تكسب الهند نفوذا كبيرا في سياسة الشرق الأوسط مستقبليا. وهكذا، فالتغيرات التي تحدث في النظام الدولي تساهم في بروز «شرق أوسط جديد». ومع ذلك، ليست هذه التغيرات سببا في الاضطرابات الشعبية الراهنة في المنطقة.

هذا يقودنا لمسألة قدرتنا على مراقبة الفاعلين الجدد المنخرطين في تحويل وتغيير المنطقة. على مستوى الدولة، نجد السياسات الخارجية الإقليمية الجديدة لتركيا تؤثر بشكل كبير على سياسات الشرق الأوسط. ولعقود من الزمان، اعتمدت تركيا على سياسة «عدم التدخل» في شؤون جوارها المباشر جنوبا. ومن حيث المبدأ، أخضعت تركيا سياساتها الخارجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط للمصالح الاستراتيجية لشركائها في الغرب. ورغم إمكان تتبع هذا النشاط الجديد والأكثر وعيا في سياسة الجوار لرئيس الوزراء والرئيس الأسبق تورغوت أوزال، فان نهج تركيا الجديد في السياسة الخارجية تجاه هذه المنطقة اكتسب زخما منذ وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2002. من ناحية أخرى، وفي إطار عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، نجد أن الحكومة الحالية عدلت السياسات الخارجية التركية، وقطعت شوطا كبيرا في سبيل دفع إصلاح المؤسسات

التركية السياسية والقانونية والاقتصادية إلى الامام. وبما أن لحكومة حزب العدالة والتنمية جذور إسلامية في السياسة التركية، يرى مراقبون أن تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية، يمكن النظر إليها باعتبارها أحد نماذج نشر الديمقراطية في العالم الاسلامي. كما أظهر الربيع العربي أن التجربة التركية، في أجزاء منها وليس بمجملها، يمكنها أن تلعب دورا مرجعيا لتطلعات الإصلاح المختلفة في المجتمعات العربية. لكن مع ذلك، فالمسار التاريخي لهذه العملية الإصلاحية والسياق الأوروبي الاستثنائي في السياسة التركية، يحد بشدة من تطبيق «النموذج التركي». كذلك، في حالتي سوريا وليبيا، أوضح الربيع العربي أيضا أن السياسة الخارجية التركية الجديدة، أي سياسة «صفر مشاكل» قد تواجه نفس المعضلات التي واجهتها السياسات الغربية عندما تفكك شركاؤها الإقليميون.

أظهر الربيع العربي أن التجربة التركية، في أجزاء منها وليس بمجملها، يمكنها أن تلعب دورا مرجعيا لتطلعات الإصلاح المختلفة في المجتمعات العربية.

على المستوى المجتمعي، ربما تتمكن التجربة التركية من تقديم ما هو أكثر من مجرد السياسة الخارجية. فالتغير الذي طرأ على السياسة الخارجية والتحول الديمقراطي بتركيا ارتبط ارتباطا وثيقا بتأثير الفاعلين المتنامي في المجتمع المدني. في الأعمال العلمية ووسائل الإعلام، كان هناك تركيز قوي على ظهور مجتمع مدني تعددي في تركيا، ضم مختلف المنظمات التي تمثل مجموعة واسعة من المصالح. لكن حتى الآن، كان هناك تركيز ضعيف في الدراسات والأبحاث المعاصرة على عنصر أكثر أهمية، وهو التكوين الكلاسيكي للمجتمع المدني الحديث: «روح المبادرة المستقلة». والمعلوم أن عملية التحول السياسي في تركيا سبقتها عملية تحول القطاع الاقتصادي، رغم أن الكماليين ألغوا على مضض، النهج «الدولتي» الذي كان من سمات أيديولوجية الدولة حتى الثمانينيات من القرن المنصرم. لكن في الماضي القريب، طورت تركيا فئة من المشاريع الواسعة والمبتكرة المنتجة، والمتنوعة اجتماعيا بمختلف القطاعات، والتي لا تمثل الأعمال التجارية الكبيرة فقط، ولكن الشركات المحلية والإقليمية أيضا، ووفرت فرص عمل خارج المدن الرئيسية. اليوم، الاقتصاد التركي على علاقة وثيقة بالأسواق العالمية والإقليمية والمحلية، وبالتالي يوفر آلية للتكامل الاقتصادي على جميع المستويات. باختصار، كانت تركيا قادرة على تطوير الاقتصاد السياسي وهو أساس السياسة الخارجية الجديدة والإقليمية وعملية الإصلاحات الديمقراطية المحلية. لذلك، ليس ضروريا تبني المثل العليا الليبرالية التي ترى «الاقتصاد أولا»، لكن من الممكن تركيز العمل العلمي يتحول نحو البنى الاقتصادية— الفرص والقيود— الكامنة وراء الربيع العربي. وبدلا من إنتاج سلسلة